http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2221) السنة التاسعة - الأحد (14) آب 2011

لجنة الطاقة: ٢٠ خرقاً قانونياً بـ ١٧ عقداً

وصول طلب إقالة وزير الكهرباء إلى البرلمان.. واستجوابه اليوم

□ متابعة/ المدى

كشفت لجنة النفط و الطاقة البرلمانية، أمس السبت، عن وصول طلب إقالة وزير الكهرباء رعد شلال إلى مجلس النواب رسميا، وفي حين أشارت إلى أنها ستستجوب الوزير اليوم الأحد بشأن العقود الوهمية، أكدت وجود ضغوطات حكومية للتصويت على إقالته خلال الأسبوع الحالي.

وكان مصدر مقرب من وزير الكهرباء رعد شلال قد ذكر أن الأخير تعهد بان يكون "جاهزا لجميع الأسئلة والقضايا التي تدور في أذهان النواب وكافة قطاعات الشعب العراقي"، لاسيما بعد كشف "فضائح" الأسبوع الماضي التي تتعلق بعقود الكهرباء، في وقت يعاني منه العراقيون من استفحال أزمة الطاقة الكهربائية، وبحسب المصدر فان الوزير شلال يرى انه "لو تم شراء مولدات تكفي لإنتاج ٧٠٠٠ ميغاواط والباقي من المبلغ لو تم إنفاقه على الإنشاءات المدنية، لكان العراق اليوم حصل على إنتاج ٧٠٠٠ ميغاواط ولأسهم ذلك في التخفيف من أزمة الكهرباء".

ويوضح "وصلت المولدات الضخمة والمكلفة إلى مواقع كان من المفترض أن تعمل فيها ضمن محطات في البصرة والديوانية وكركوك ولكنها ظلت بلا فائدة لغياب عقود انجاز الإنشاءات المدنية اللازمة لتشغيل تلك المولدات".

المصدر قال "إن الوزير شلال سيكشف حقائق تتعلق بالعقد الصيني الخاص بالكهرباء فضلا عن التعاقد مع الشركتين "الوهميتين" الألمانية والكندية موضوع الفضيحة الأخيرة.

وكالة السومرية نيوز نقلت عن عضو لجنة النفط والطاقة فرهاد الاتروشي قوله، إن "طلب رئيس الوزراء نوري المالكي إقالة وزير الكهرباء رعد شلال وصل إلى مجلس النواب رسميا، وتم تحويله إلى لجنة النفط والطاقة للتحقيق في قضية العقدين الوهميين الذين أبرمتهما الوزارة مع الشركتين الكندية والألمانية"، مبينا أن "اللجنة ستستجوب الوزير اليوم الأحد".

وكان مصدر مقرب من رئيس البرلمان، أسامة النجيفي، قد استبعد في وقت سابق أن يحدث سحب ثقة لشلال، موضحا في تصريح سابق لـ"المدى" انه "هناك عدداً من مذكرات الاعتقال صدرت بحق وزراء سابقين ولكن لم تنفذ حتى اللحظة وبالتالي ليس من المنطق أن تتم إقالته لاسيما وانه لم يكن الوحيد الموقع على هذه العقود.

وأضاف الاتروشي أن "تقرير اللجنة بشأن استجواب وزير الكهرباء سيتم رفعه لرئاسة البرلمان لإدراج التصويت على إقالته ضمن جدول أعمال جلسات مجلس النواب المقبلة"، مؤكدا "وجود ضغوطات من قبل الحكومة للتصويت على إقالته خلال الأسبوع الحالي".

وفي السياق ذاته، أكد عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب قاسم محمد قاسم أنّ "وزارة الكهرباء أبرمت ٥٠عقداً خلال الفترة الماضية وأخذت اللجنة ١٧ عقداً كنماذج لفحصها ومتابعتها".

وقال قاسم إنّ: "اللجنة وجدت في كل عقد من العقود الـ ١٧ أنّ هناك ما يقارب من عشرين خرقاً قانونياً فيه".

وأضاف أنّ "هذه الخروقات تمثل طامة كبرى بالنسبة لوزارة الكهرباء".

وكان المالكي، قد أكد الخميس الماضي أن طلب إقالة وزير الكهرباء تم إرساله إلى البرلمان، وفي حين لفت إلى أن مجلس الوزراء فوجئ بان عقد الشركتين الألمانية والكندية ما زال نافذا رغم قرار المجلس بإلغاء جميع العقود الوسيطة، أشار إلى أن الصيف المقبل سيشهد تحسنا في الطاقة الكهربائية.

وبين في حديث صحفي إن "طلب إقالة وزير الكهرباء رعد شلال مضى إلى مجلس النواب"، مبينا أن "القضية لا تهم الوزير فقط، إنما ستشمل أركان وكادر الوزارة الذي سيتعرض إلى عملية مراجعة وتقييم باتجاهات البقاء أو النقل أو التغيير بالمواقع".

وأضاف المالكي أنه "عندما منح فترة الـ١٠٠ يوم لتحسين الخدمات شكل لجنة من خبراء في عمل الوزارات لتقييم كل وزارة ووزير وكانت النتائج غير مشجعة في بعض الوزارات ومنها وزارة الكهرباء"، موضحا أن "ما أثير عن موضوع عقود الكهرباء هو أن تلك الشركات قالت بأنها ستوفر للبلاد ٢٥٠٠ ميغاواط من الكهرباء خلال فترة معينة ودفع بالآجل، ووزارة الكهرباء تفاوضت معها، وبدأت تأتي شركات كثيرة".

وأصدر رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٧ آب الحالي، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بقيمة نحو مليار و٧٠٠ مليون دولار.

أما ائتلاف العراقية والذي ينتمي إليه شلال، وصف النائب عنه حامد المطلك، عملية تمرير العقود الوهمية في وزارة الكهرباء والكشف عنها بأنها تخبط إداري في الحكومة.

وأوضح المطلك أن "تأخر كشف عملية تمرير العقود الوهمية أكدت وجود تخبط إداري واضح في عمل مؤسسات الدولة وضبابية في التعاملات الرسمية وفي كل شيء بدليل التأخر في الكشف عن هذه الصفقات التي تقدر بمليارات الدولارات والتي لابد أن تمر عبر وزارة الكهرباء ومن ثم لجنة النفط والطاقة في مجلس الوزراء وبعدها يتم التصويت عليها داخل المجلس".

وأضاف أنّ "الأنباء المتضاربة بشأن قرار إقالة وزير الكهرباء من عدمه أكدت صحة الفوضى الإدارية الموجودة التي تعاني منها بعض المؤسسات الحكومية".

ولاقت إقالة وزير الكهرباء رعد شلال ردود فعل متباينة حيث اتهمت القائمة العراقية في الـ١٠ من أب الحالي، جهات إعلامية وسياسية لم تسمها باستغلال أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية، فيما أكدت أن الشركة الكندية والمضمونة من بنوك دولية وأميركية فاتحت المصرف التجاري العراقي بخصوص الضمانات المالية وطرحت شراكتها مع شركة أميركية لتنفيذ مشروعها بتصديق من السفارة العراقية في كندا، فيما طالب النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، بمحاسبة واستجواب المتورطين بالعقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء مع الشركتين الكندية والألمانية، مؤكدا أن تحالفه لن يحمي أي شخصية سياسية مشاركة في تلك العقود.

> إن تأخر كشف عملية تمرير العقود الوهمية أكد وجود تخبط اداري في عمل مؤسسات الدولة

كتابة على الحيطان

العراق والجوار.. حزورة الحاضر والمستقبل

■ عامر القيسي

لا تخلو الصحف اليومية باختلاف اتجاهاتها من أخبار عن تدخلات في الشأن العراقي من مختلف دول الجوار وبأشكال متعددة، بما في ذلك التدخل العسكري بحجج واهية لا تصمد أمام الوقائع. وتساءلنا في مقال سابق عمن يحمينا في ظل وضع عراقي جيو-سياسي معقد وحساس ومنفتح على أكثر من احتمال. وليس أقلها حظا أن دول الجوار بما في ذلك الضعيفة تكشر عن أنيابها لتصفية حساب الماضي مع سلطة صدام على حساب الحاضر والمستقبل العراقي. ورغم وجود الأميركان حتى الآن في العراق، إلا أن البعض لا يكترث كثيرا لهذا الوجود، ربما لاعتبارات إستراتيجية لجر الأميركان مع مواجهة بأيد عراقية جاهزة، للأسف، للتنفيذ تحت راية الجهاد!!

نقول برغم ذلك، إلا أن حكومتنا كعادتها مع كل الأزمات تعطي الواقع أذنا من طين وأخرى من عجين، بل أن بعض السياسيين المشاركين في العملية السياسية بهمة ونشاط يتهم واتهم الحكومة بالتواطؤ في الكثير من التدخلات الفاضحة وآخرها حتى الآن القصف الإيراني لحدود كردستان العراق. والأكثر وضوحا أن الحكومة تعقد اتفاقات تجارية واقتصادية ونفطية مع هذه الدول المعتدية تحت راية "تحسين العلاقات بين البلدين"، حتى أن بعض القوى الحليفة للمالكي بدأت تتذمر من الموقف الحكومي إزاء الاعتداءات على السيادة العراقية، واتخذ الاستياء طابع التصريحات الصحفية والتهديدات بسحب الثقة حكومة المالكي.

لا أحد يدري ماذا تفعل الحكومة اذا كانت لا تستطيع ان تحل الازمات الخدمية منها والسياسية والاقتصادية. وحتى تبجحاتها بمشاريع المصالحة الوطنية تتعرض لانتقادات قوية وجارحة من قبل بعض القوى ومنها العراقية المعنية بالموضوع، بل ومن حتى أطراف في التحالف الوطني التي ترى أن الطريق الذي تسير فيه الحكومة نحو المصالحة هو طريق خاطئ. والحكومة أخطأت وفوتت علينا فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد والحكومة والحكومة.. الخ. وكانت تقول سيادة الحكومة إنها أمام ضغوطات داخلية ومشكلات مالية واختلالات وزارية.. وكان البعض يصدق ذلك بمن فيهم كاتب هذه السطور.

ولكن ماذا بشأن الاعتداءات الخارجية، هل سيختلف أحد مع الحكومة لو أنها اتخذت مواقف واضحة وحاسمة إزاء الاعتداءات المتواصلة على البلاد والعباد والتدخلات الصلفة في الشؤون الداخلية؟ هل كان أي سياسي يستطيع أن ينتقد الحكومة مثلا لو أنها أدانت واستنكرت بوضوح الاعتداءات المسلحة الإيرانية والتهديدات التركية بالاجتياح ومحاصرتنا اقتصاديا بل ومحاربتنا بإشكال مختلفة لكنها واضحة، قطع المياه وتلويث الأنهر وبناء الموانئ وسرقة النفط فضلا عن تهريب الأسلحة للعصابات والجماعات المسلحة والميليشيات وتمرير المخدرات؟

ماذا تفعل الحكومة بالتحديد للتعامل مع ملف تحويل العراق إلى ممر لكل الأجندة الإقليمية، وهو ممر من نار وحديد وموت وضحايا!!

ماذا تفعل الحكومة تحديدا للاستفادة من كل العناصر الايجابية والأوراق السياسية المتوفرة لصالحنا من اجل إغلاق الطرق أمام هذه الممرات الجهنمية؟

ماذا تفعل الحكومة تحديدا لحماية الحدود من كل الأطماع المحيطة بنا والتي تعتقد أنها تصفي حسابات قديمة مع حاضر العراق ومستقبله؟

لا أحد يجيب وربما لا أحد يسمع والأرجح أن السيد المالكي يعتقد أن كل هذه المخاطر هي مزنة صيف لا تبلل العراقيين، وان بللتهم قليلا فالرجل مؤمن بالمثل العراقي الشعبي "المبلل ميخاف من المطر"!! بأية طريقة يدار ملف المخاطر المحيطة بالوطن وبنا معا؟... اعتقد أن لا أحد يعلم في الحكومة ولا في البرلمان، هذا إذا كان هنالك ملف بهذا العنوان عند الطرفين الحكومة والبرلمان معا!!

أعلام

الحكيم: تدخّل الجيش بميسان خطير

■ حذر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم من مغبة حل المسائل الإدارية باستخدام قوات الجيش العراقي.

وقال الحكيم في تصريحات أمس "استخدام قوات الجيش في حل المسائل الإدارية بين مؤسسات الدولة يعد أمراً خطيراً وله مضاعفات كبيرة وأنّ ما حدث في محافظة ميسان مؤخراً وتدخل الجيش في فرض قائد جديد للشرطة يعد سابقة خطيرة".

وأضاف أنّ "الجيش العراقي يجب ألا يكون ملكاً لحزب ما أو جماعة"، لافتاً إلى أنّ "استخدام الجيش في هذه القضية إنّما يمهد الطريق لاستخدامه في قضايا أخرى في المستقبل".

المحمدي: علينا استقبال النازحين السورين

■ دعا نائب عن تحالف الوسط الحكومة العراقية إلى فتح الحدود أمام النازحين القادمين من سوريا.

وقال النائب وليد المحمدي في بيان له أمس إنّ : " الحكومة العراقية مطالبة باستقبال اللاجئين السورين الفارين جراء أعمال العنف والاضطرابات التي تشهدها بعض المدن السورية من خلال فتح الحدود بين البلدين واستقبال الوافدين داخل الأراضي العراقية".

وأضاف أنّ "موقف الحكومة والرئاسة غير جيد ولا يليق بهما إزاء الأحداث الجارية في سورية وأنّ العراق بحاجة الى مواقف ومعايير موحدة تجاه تعامله في علاقاته الإقليمية مع دول الجوار".

الكرطاني: البيضاء عارضت المشروع الوطني

■ شدد النائب عن القائمة العراقية حمزة الكرطاني على أنّ "رئاسة مجلس النواب تتصرف بحيادية ومهنية مع جميع الكتل السياسية داخل مجلس النواب"، مشيراً إلى أنّ "أعضاء العراقية البيضاء يجب عليهم أن يتذكروا بأنّهم صعدوا إلى مجلس النواب بأصوات القائمة العراقية".

وأضاف أن "أعضاء العراقية البيضاء كانوا في وقت قريب جزءاً من القائمة العراقية ولكنهم انقلبوا على المشروع الوطني وغلبوا المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية".

وأوضح أنّ "جمال البطيخ كان أحد وزراء الدولة للقائمة العراقية وانشق عنها ومن الطبيعي أن ترشح القائمة بدلاً عنه من تشاء".

إرادة الزعماء مهيمنة على مكوناته

أزمات التحالف الوطني تنذر بالانسحابات.. والساري: نُحْكَم من ٦ نواب

□ بغداد/ احمد الموسوي

في وقت استبعد مراقبون إمكانية حدوث ظاهرة الانقسام والتفتت في التحالف الوطني شبيهة بسبب الآليات المكونة لها، أبدا عدد من الأعضاء من داخل التحالف امتعاضهم من سيطرة بعض الأشخاص على القرارات ما قد وضع بضعهم أمام خيار اللجوء لظاهرة الانفصال إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه داخل التحالف الوطني. فقد أكد عضو التحالف الوطني والنائب عن كتلة شهيد المحراب فالح الساري وجود أزمة داخل التحالف الوطني بسبب هيمنة ٤ أو ٥ أشخاص على قراره المركزي.

وقال الساري في حديث صحفي له أمس إن "التحالف الوطني غير موجود في ظل الخلافات التي تشهدها مكوناته، ويشهد أزمة داخلية سببها تلك الهيمنة من عدد محدود على صناعة القرار وتحكمها بأخطر القرارات".

من جهته أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد سعد الحديثي، انه وبالرغم من هذه التصريحات فان إمكانية انسحاب أعضاء من داخل التحالف الوطني اقل بكثير من تلك التي في العراقية وفي اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس قال الحديثي، "من غير الممكن آن تصل هذه التصريحات لبعض النواب إلى درجة الانسحاب من التحالف في المستقبل القريب على اقل تقدير، حيث أن آلية تكوين وتشكيل العراقية تختلف عن تلك في التحالف الوطني". وعرج على التصعيد الأخير والذي حصل في موضوع المفوضية قائلاً "لو كانت هناك بوادر للانسحاب لكانت قد ظهرت بعد التصريحات النارية بين أعضاء التحالف الوطني في قضية مفوضية الانتخابات"، وتابع الحديثي انه "طالما أن المتغيرات الداخلية والإقليمية لا تزال قائمة، فان من المستبعد أن نرى انسحابات من التحالف الوطني".

وأوضح الحديثي أن هذه الانسحابات وان حصلت فلن يكون لها التأثير الايجابي على العملية السياسية لعدم وجود إستراتيجية تنظم عمل النواب السياسي بعد الانسحاب من تحالفاتهم وكتلهم".

من جهة أخرى أكد النائب عن كتلة شهيد المحراب والعضو في التحالف الوطني علي شبر "أن بعض الكتل السياسية تحاول أن تتفرد في اتخاذ القرارات، ولكنا نسعى جاهدين من خلال اللقاءات إلى الحد من هذه الظاهرة، مضيفاً ليس هناك من اتفاقات بالمطلق على اغلب القضايا داخل التحالف وإنما يتم التداول للوصول إلى اتفاقات ترضي الأطراف ككل".

وعن دور النائب داخل هذه التحالفات أجاب شبر أن "هناك تأثيرا سلبيا كبيرا على دور النائب ومواقفه بسبب هذه التحالفات، فالنائب في كثير من الأحيان لا يعبر إلا عن إرادة زعيم الكتلة التي ينتمي إليها في ظل غياب رأيه الخاص، وبالتالي هناك خلل في المسؤوليات التي يؤديها النائب إمام الشعب"، وتابع شبر "حتى أن رئيس مجلس النواب في الكثير من الأحيان يتحدث عن اتفاق قادة الكتل بغض النظر عن اتفاق النواب داخل هذه الكتل".

> التحالف غير موجود في ظل الخلافات التي تشهدها مكوناته الداخلية وسببها هيمنة عدد محدود من صناع القرار

وعرج العضو في التحالف الوطني عن إمكانية انفصال النواب عن التحالف الوطني إذا ما استمر تهميش النواب، حيث تحدث في اتصال أجرته المدى يوم أمس "من الممكن أن تتأثر مسيرة التحالف الوطني إذا ما استمرت هذه الممارسات". وفي سياق متصل أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون والعضو في التحالف الوطني عدنان السراج أن "سلطة الرموز في اغلب التحالفات هي مسألة طبيعية، ففي الكثير من الأحيان تعمل القيادات على اتخاذ القرارات من دون العودة إلى النواب". وتابع السراج أما "بالنسبة إلى ائتلاف دولة القانون فلديه عدد من اللجان وهيئة للشورى، إلا أن ازدحام مواعيد النواب يجعل من عملية تواصل الجلسات واللقاءات أمرا معقدا".

وعرج العضو في التحالف الوطني إلى أن "هناك نقطة قد وقعنا فيها وهي نقطة التكتلات السياسية التي تقلص من دور النواب، وبالتالي اعتقد أن التحالف الوطني ليس بمستوى الطموح ولم يصل إلى تطلعات مؤيديه".

وتحدث السراج عن مواقف بعض النواب لجهة اتخاذ القرارات داخل التحالف قائلا "من خلال الاحتكاك بنواب التحالف الوطني تجد بعض مواقفهم سلبية، أي ينصاعون بشكل كلي إلى إرادة القيادة لكنه يستدرك فيقول أحيانا أخرى يكون هذا الانصياع ايجابي حيث يتم من خلال الاقتناع بقرارات القيادة".

وعن مدى إمكانية انفصال بعض النواب عن التحالف الوطني أجاب "لا اعتقد أن من الممكن أن يحدث في التحالف الوطني حالات تفتت كتلك التي حصلت في العراقية لسبب أن الأخيرة فيها الكثير من الرموز على العكس من التحالف الوطني".وكان نائب عن دولة القانون قد أفاد أن التحالف الوطني حين تم تشكيله كان قويا جدا ومتماسكا، إلا انه أصيب بالضعف، وتابع "كاد أن يحصل انفصال بين التيار الصدري وحزب الدعوة في إحدى الفترات"، مستدركا "أن مكونات التحالف بدأت تشعر بخطورة المرحلة بالتزامن مع التظاهرات المطالبة بتحسين الخدمات، ومن ثم التفكير بوضع الحلول للمشاكل لأن المرحلة تتطلب تضافر الجهود والابتعاد عن المهاترات السياسية".

وتابع النائب الذي فضل عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" أن فترة الـ ١٠٠ يوم كانت بمثابة التحدي الأكبر أمام التحالف، وقال "إن تقويم الوزارات أدى إلى ظهور وزراء ضعفاء، الأمر الذي حدا بالتحالف إلى إن يفكر بإن المسؤولية بين مكوماته تضامنية والكل مسؤول عن الفشل الحكومي إذا ما حصل"، مستدلا في رجوع التحالف إلى قوته بأن "الجميع متفق على ترشيق الحكومة والابتعاد عن التجاذبات السياسية وان تكون بمهنية". وكان النائب عن دولة القانون خالد الأسدي قد هدد في تصريح سابق لـ"المدى" بانهيار التحالف الوطني في حال قيام كل من المجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري بسحب الثقة عن المالكي.